«نماء» وسّعت شراكتها مع مجموعة من الجمعيات التعاونية

ليلى الشافعي

أكد مدير عام «نماء للزكاة والخيرات» في جمعية الإصلاح الاجتماعي ناصر الزيد أن هذا العام شهد قفزة نوعية في عدد الشراكات الخيرية لـ«نماء» مع المؤسسات الحكومية والخاصة لتحقيق التكافل الاجتماعي بين المسلمين من خلال تقديم الدعم والعون للفئات المستحقة من الأسر المتعففة والمحتاجة من خلال مشروع إطعام الطعام.ولفت إلى أن عام 2015 شهد توقيع العديد من الشراكات خاصة مع الأسواق المركزية في سبيل الوصول إلى تقديم خدمة مميزة تحقق رضا الداعم والمستفيد. وأضاف أن «نماء» وسعت شراكاتها مع مجموعة من الجمعيات التعاونية لشراء الأسر المستفيدة المواد الغذائية التي تحتاجها من هذه الجمعيات والأسواق المركزية عن طريق الكوبونات.

معدل الاستهلاك اليومي للفرد في ارتفاع ويصل إلى 6 أكياس بلاستيكية

الأكياس البلاستيكية.. خطر يهدد صحتنا.. ومطالبات باستبدالها بأخرى صديقة للبيئة

دارين العلي ـ آلاء خليفة
محمد راتب

عبدالله الكندري

الكندري: نطالب بإلزام الجمعيات والأسواق التجارية باستخدام الأكياس الصديقة للبيئة

علي حسن

حسن: نسعى لتوفير أكياس صديقة للبيئة وتعميمها في الجمعيات التعاونية

مصباح زرد

زرد: نؤيد أن يصدر قرار إجباري لكل المصانع بإضافة مواد قابلة للتحلل لأكياس البلاستيك

الأكياس البلاستيكية أصبحت جزءا أساسيا في حياتنا اليومية، بدءا من مطبخ المنزل الذي لا يخلو منها، الى عملية التسوق نفسها التي لا تكتمل دون أن نعود وفي أيدينا عدة أكياس مملوءة بمواد غذائية وغيرها، ولكن كثيرا منا لا يعلم انه يحمل بين يديه خطرا يؤثر على الصحة والبيئة عموما.

وقد أكدت منظمة الصحة العالمية في دراسة ان متوسط استهلاك الفرد من الأكياس البلاستيكية يقدر بحوالي 24 كيلو غراما سنويا، أو 21 غراما يوميا. وفي يناير 2013 وقعت الهيئة العامة للبيئة اتفاقية مع اتحاد الجمعيات التعاونية، لاستبدال الأكياس البلاستيكية المستخدمة في الجمعيات بأكياس صديقة للبيئة قابلة للتحلل. وقالت هيئة البيئة حينها ان هذه الاتفاقية تقوم على خطة لتوزيع الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل في الجمعيات خلال السنتين المقبلتين تمهيدا لسن تشريع ملزم خلال عام 2015 بعد وضع المواصفات القياسية للأكياس البلاستيكية. وهناك دول عديدة بدأت بحظر تلك الأكياس كليا أو جزئيا، وفرضت دول أخرى ضرائب على استخدامها، فهل يمكن ان يصدر تشريع ملزم بذلك؟ وهل يمكن ان نرى الجمعيات التعاونية والأسواق التجارية تستعمل أكياس التسوق القابلة للتدوير حتى لا نزيد من عبء القمامة البلاستيكية التي تؤذي النباتات والكائنات الحية والأرض؟

من جانبه، كشف عضو المجلس البلدي عبدالله الكندري عن مطالبته بإلزام الجمعيات التعاونية والأسواق التجارية باستخدام الأكياس الصديقة للبيئة قابلة للتحلل ومنع الأكياس البلاستيكية غير المستوفية للشروط البيئية.

وقال الكندري لـ «الأنباء»: ان الدولة في فترة من الفترات كان لديها اهتمام حقيقي وحرص على استبدال الأكياس البلاستيكية بأكياس صديقة للبيئة لما لها من أضرار بيئية، موضحا ان المشروع توقف مما يجعل الاستمرار في هذا النهج خطرا على البيئة وعلى الصحة العامة لأفراد المجتمع.

وأفاد بأن منظمة الصحة العالمية قدرت ان استهلاك الفرد للأكياس البلاستيكية يقارب 24 كيلو غراما سنويا مما يضعنا أمام خطر حقيقي في عملية تحليل تلك الأكياس في التربة بعد دفنها، موضحا اننا أمام عشرات الملايين من الأكياس سنويا تلقى في الحاويات ثم بعد ذلك تردم دون اي علاج لها، مشددا على ضرورة قيام الهيئة العامة للبيئة بتطبيق القانون في عملية منع تداول الأكياس غير القابلة للتحلل وان يكون هناك بديل لها، حيث ان غالبية الدول اتخذت هذا النهج من خلال وضع ضوابط وشروط لتصنيع الأكياس البلاستيكية بحيث أصبحت لا تشكل خطرا على صحة الناس والبيئة.

وكشف الكندري عن متابعة لجنة البيئة بالمجلس البلدي لهذا الأمر، مطالبا بأن تتعاون الجمعيات التعاونية والمجمعات التجارية في هذا المشروع.

ويقول رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية علي حسن في تصريح لـ «الأنباء» انه تمت دعوة الجمعيات التعاونية إلى استبدال الأكياس البلاستيكية بأخرى صديقة للبيئة، مع ترك باب الاختيار مفتوحا أمام الراغبين في ذلك، مشيرا إلى ان التقارير الخطرة المتعلقة بتسبب هذه الأكياس غير القابلة للتحلل لفترات طويلة في أضرار بيئية على المستوى البعيد يجعل من عملية إصدار قرار ملزم أمرا لابد منه خلال الفترة المقبلة.وأشار حسن إلى أن اقتراح عضوين في المجلس البلدي بحظر توزيع الأكياس البلاستيكية في الجمعيات التعاونية واستبدالها بأخرى تتوافق مع الشروط البيئة الصحية والإلزام بذلك، أمر قام به الاتحاد خلال الفترة السابقة، وهناك بعض الجمعيات قامت بهذه الخطوة، إلا أنه لم يتم الإلزام حتى هذه اللحظة لاعتبارات تتعلق بالتكلفة التي تمت دراستها بعناية فائقة، وتبين أن هناك فروقا بسيطة للغاية بين الصنفين بحسب تقارير الهيئة العامة للبيئة، ما يجعل الأمر ضرورة ملحة لضمان سلامة الأفراد والصحة العامة.وأوضح ان الأكياس التي يتم استخدامها حاليا غير منسجمة مع معايير الهيئة العامة للبيئة لجهة عدم تحللها في التربة إلا بعد فترات طويلة، في حين أن الأكياس الصديقة للبيئة لها ميزات عديدة كالتحلل إلى ماء وثاني أكسيد الكربون والحد في الوقت ذاته من تراكم غاز الميثان وتوفير المساحات الواسعة التي نحتاج إليها في مرادم النفايات، والإسهام كذلك في ضبط النشاط الميكروبي الطبيعي للتربة وتحسين جودتها بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي.

وأضاف حسن ان البلدية هي التي تقوم بعملية جمع النفايات في مناطق الردم والتي مع مرور الوقت تفرز غازات سامة مضرة بالبيئة والإنسان، وهناك بعض الدول التي تنفذ عمليات فصل للمخلفات، حيث يتم وضع سلال للمهملات بحسب نوع المنتج وهذا بحد ذاته يسهم في تخفيف المشكلة ولكن لا يحلها علي الإطلاق، ولذلك فنحن بحاجة إلى سياسة عامة تشمل إلزام الجميع وليس فقط الجمعيات التعاونية بالأكياس الصديقة للبيئة وقيام الحكومة بإنشاء معامل خاصة أو الاستعانة بشركات متخصصة ودعم هذا المنتج.

بدوره، أوضح مدير عام الشركة الكويتية للمنتجات البلاستيكية ـ مجموعة البشر والكاظمي، مصباح زرد، ان هناك عملاء يطلبون من المصنع لدينا إضافة مواد على البلاستيك تساعد على تحليله في فترة زمنية أقل بحيث تكون صديقة للبيئة، لافتا الى ان الإشكالية في المواد القابلة للتحلل انها تزيد من تكلفة المنتج.

وقال ان الموضوع حاليا اختياري ولكن في حال تم تعميم القرار على كل مصانع البلاستيك وأصبحت بشكل إجباري فسيتساوى الجميع ولن تكون هناك منافسة في هذا الموضوع، موضحا ان اتخاذ قرار يجبر كل المصانع بإضافة تلك المواد سيجعل جميع الأسعار متساوية مع كل الشركات المنافسة في هذا المجال، مؤكدا انه مؤيد تماما لإصدار قرار يجبر كل المصانع المنتجة للبلاستيك على إضافة مواد صديقة للبيئة للأكياس البلاستيك بما يحافظ على الصحة العامة لأفراد المجتمع وعلى البيئة بشكل عام.

وقد أكدت مصادر بيئية ان هذا التوجه يساهم الى حد كبير في تخفيف العبء البيئي إذ ان الأكياس القابلة للتحلل ذات ميزات كثيرة وتتحلل بناتج نهائي (ماء وثاني أكسيد الكربون) وتساعد على الحد من تراكم غاز الميثان الخطير في مرادم النفايات وعلى توفير المساحات اللازمة لمرادم النفايات.وقالت المصادر انه من الصعب التخلص من مخلفات الأكياس البلاستيكية ما يجعلها خطرا يهدد حياة الإنسان فضلا عن انها تشكل عبئا كبيرا على المرادم التي لم تعد تتسع للمخلفات، حيث تم إغلاق 11 مردما لامتلائها وتستخدم الآن 5 مرادم للمخلفات والنفايات.

مصدر بيئي: يمكن حل المشكلة من خلال الإضافات الصديقة للبيئة التي تعمل على تحلل البلاستيك

ولفتت المصادر الى وجود عدد من أنواع الأكياس البلاستيكية في البلاد وهي أكياس التوضيب في الجمعيات وأكياس حفظ الخبز وأكياس القمامة ومفارش السفرة ويبلغ معدل الاستهلاك اليومي للفرد حوالي 6 أكياس بلاستيكية وهو معدل مرتفع تماما مقارنة بالدول الأخرى مقارنة بصغر حجم الدولة وعدد سكانها.وشددت على انه يمكن حل هذه المسألة من خلال الإضافات الصديقة للبيئة التي تعمل على تحلل البلاستيك دون التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في اي مرحلة من مراحل عملية الإنتاج او شكل المنتج النهائي فضلا عن توافرها بأسعار تنافسية مقارنة مع أكياس البلاستيك التقليدية.

وكانت الهيئة العامة للبيئة قد أطلقت مبادرة «الكويت خالية من البلاستيك» منذ أكثر من 3 سنوات بهدف الوصول الى تطبيق هذا الشعار فعليا وبشكل تدريجي بحلول العام 2020 عبر سلسلة من القرارات والقوانين التي ستعمل على استصدارها لهذا الهدف.

العنتري: لم يحدث منذ 10 سنوات زيادة الوديعة مليون دينار وتوزيع 8٪ من الأرباح

العنزي: مبيعات «تعاونية الجهراء» بلغت 20 مليوناً و429 ألف دينار

رئيس واعضاء مجلس الادارة خلال المؤتمر الصحافي

عبدالعزيز العنزي وجزا العنتري

الذايدي: نستهدف الحد الأعلى للأرباح وتوزيع 10٪ السنة القادمة

أكد رئيس جمعية الجهراء التعاونية عبدالعزيز العنزي ان السنة المالية لعام 2014 كانت عاما بارزا في تاريخ الجمعية، إذ حفل بالعديد من الانجازات المهمة والمحورية التي كان لها بلاشك أثر واضح وملموس عند أهالي المنطقة والمساهمين، لافتا الى ان مجلس الإدارة واصل مساعيه الجادة نحو التطور والنمو ومواجهة المشاكل والصعاب وتذليل العقبات، ولعل أبرز ما تم في هذا الصدد مساهمة الجمعية في محاربة الغلاء وارتفاع الاسعار المستمر من خلال اقامة وتنظيم العديد من المهرجانات التسويقية والموسمية على مدار العام.

وقال العنزي خلال مؤتمر صحافي مساء أول أمس بحضور نائب الرئيس هزاع الجنفاوي ورئيس لجنة المشتريات فايز الماجدي وعضو مجلس الادارة فواز الامير والادارة التنفيذية لاستعراض انجازات مجلس الإدارة للسنة المالية لعام 2014 أن مبيعات الجمعية بلغت 20 مليونا و429 ألفا و400 دينار بينما كانت في العام السابق 19 مليونا و607 آلاف و43 دينارا بزيادة 822 ألفا و357 دينارا.

وأوضح أن صافي ارباح الجمعية بلغ 859 الفا و568 دينارا نتيجة نجاح الخطة الاستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة خلال السنة المالية لعام 2014، حيث استقطبنا المستهلكين وأعدنا الثقة للجمعية من قبل المساهمين بعدما كانت مفقودة سابقا، مشيدا بدور مجلس الإدارة المعين من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية لما قاموا به من دور كبير في إطفاء الخسائر المالية وتسديد مستحقات الموردين.

وأفاد بأنه تم توسيع منافذ البيع وافتتاح فرعي البر على طريق السالمي والمطلاع لتوفير المستلزمات والسلع والاصناف الاساسية لرواد البر، كما تم التخلص من التوالف والرواكد بالاسواق والفروع بطريقة قانونية. وبخصوص الفروع المستثمرة قال: انه تمت زيادة القيم الاستثمارية لبعض الفروع وذلك لزيادة الايرادات، فيما تم تحويل الفروع غير المسددة للايجارات المستحقة عليها إلى الشؤون القانونية.

بدوره، قال امين الصندوق جزا العنتري إنه وفق الاستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة تمت زيادة الوديعة مليون دينار عن العام الماضي، حيث أصبح إجمالي الوديعة 3 ملايين و200 الف دينار وهذا لم يحدث بالجمعية منذ اكثر 10 سنوات، ما يعكس تطور المركز المالي للجمعية، فيما بلغت قيمة المشتريات في 2014/12/31 مبلغا وقدره 18 مليونا و719 الفا و929 دينارا في حين بلغت قيمة المشتريات في العام السابق 2013 مبلغا وقدره 18 مليونا و9 الاف و152 دينارا بزيادة قدرها 710 آلاف و777 دينارا وفي ذلك دلالة واضحة على التطور الملحوظ في أداء وعمل لجنة المشتريات.

وقال العنتري إن السنة المالية 2015 ستشهد قفزة نوعية في الايرادات والمبيعات والارباح وفق ما تم رسمه في الخطة الاستراتيجية التي ستساهم بإعادة ثقة المستهلكين للجمعية، وجذبهم من خلال التخفيضات والمهرجانات التسويقية بالاضافة إلى الخدمات النوعية التي ستقدم لهم، كاشفا عن توزيع 8٪ من عائد الأرباح للمساهمين لهذا العام بعد الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 11/ 5/ 2015 في صالة افراح عبدالله المبارك لمدة 3 ايام.

من جانبه، قال رئيس لجنة العلاقات العامة والإعلام م.ماجد الذايدي إن مجلس الإدارة وضع نصب أعينه مصلحة المساهم بعد الثقة التي منحها لاعضاء مجلس الادارة في تمثليهم بالعضوية، مؤكدا ان المرحلة القادمة ستشهد انجازات وتطور كبير في المركز المالي للجمعية.

وقال انه تم تقديم خدمات نوعية لأهالي المنطقة في عدة مجالات (التربوية ـ الدينية ـ الترفيهية ـ الرياضية) كما وفر مجلس الادارة مواقف خاصة للمعاقين في الاسواق المركزية وقام بتشغيل الشباب في فترة الصيف.

وفي الجانب التربوي، أكد الذايدي أن مجلس الإدارة لم يغفل دعم العملية التربوية حيث وفر دروس تقوية خاصة لأبناء المساهمين، ومهرجان قرطاسية بأسعار تنافسية، ودعم مدارس المنطقة في الجهراء بتلبية احتياجاتهم، كما قام بتكريم الطلبة المتفوقين من أبناء المساهمين. وعلى جانب الخدمات الدينية للجمعية تم تسيير رحلة عمرة للمساهمين.

أما في الجانب الترفيهي فقال الذايدي انه تم وضع برنامج صيفي متكامل لجميع فئات المساهمين وعلى سبيل توفير تذاكر (المدينة الترفيهية ـ الاكوابارك) وغيرها من الخدمات الاخرى بأسعار خاصة ومخفضة.

وعن المشاريع المستقبلية قال الذايدي إن لدى مجلس الإدارة 12 مشروعا نوعيا وهي (استثمار الأراضي الفضاء المخصصة لإنشاء الاسواق المركزية والفروع، إعادة تأهيل وتطوير سوق الواحة المركزي ـ إنشاء صالة أفراح جديدة ـ توسعة بعض الفروع ـ إنشاء حضانة نموذجية لابناء المساهمين ـ المساهمة في إنشاء مستوصف صحي تعاوني للمساهمين وعائلاتهم ـ إقامة نصب تذكاري بأسماء الشهداء من مساهمي الجمعية ـ إصدار مجلة باسم جمعية الجهراء التعاونية ـ توفير وسيلة النقل الجماعي ـ إنشاء ساحات وملاعب شعبية ـ إنشاء مركز تعليمي ـ إنجاز فرعين للجمعية على طريق السالمي والصبية مع بنشر وكهرباء)، مؤكدا أن مجلس الإدارة يتطلع لتوزيع أعلى عائد ربح للمساهمين 10٪ وهو الحد الأقصى الممنوح من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وفق قانون التعاون.